

ورقة عمل مقدمة

إلى

الاجتماع السابع والعشرين لعمداء ومديري

المعاهد القضائية في الدول العربية

الجمهورية اللبنانية - بيروت

خلال الفترة من 26 - 28 / 8 / 2019

من

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

حول

التقاليد

القضائية

المستشار

عويد ساري الثويمر

مدير معهد الكويت

للدراسات القضائية والقانونية

مقدمة: -

- لا شك أن القضاء ليس فقط: ولاية ووظيفة، وإنما هو رسالة ذات شأن عظيم، مناطها العدل الذي ينشده الإنسان حتماً لحياته وأملاً لمفكره

وجوهرًا لشرائعه وسيابجاً لأمنه وأمانته، وهو ما تدعو إليه الرسالات السماوية من إحقاق للحق وإرساء للعدل بين البشر يقول المولى سبحانه: [ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ].

- كما تعد رسالة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري حين ولاه قضاء الكوفة، أيقونة خالدة لما يجب أن يتصف به مسلك القاضي. فيقول له: [ إن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة، فافهم إذا أدلى إليك، وانفذ إذا تبين لك، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، وآس بين الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك؛ حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا ييأس ضعيف من عدلك، الفهم.. الفهم فيما أدلى إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قايِس الأمور عندنْذ وأعرف الأمثال ثم أعمد فيما ترى إلى أقربها إلى الله وأشبهها بالحق وإياك والغضب والقلق والضجر والتأذي بالخصوم والتنكر عند الخصومات فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر ويحسن به الذكر من خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفته الله ما بينه وبين الناس ].

- وهذه الرسالة السامية ينهض بها رجال القضاء وهم سدنه للحق والعدل.

- وقد تنافست الأنظمة القانونية والتشريعية في مختلف البلاد في وضع معايير مهنية وسلوكية تنظم عمل القضاة وتحدد أطره وتحول دون إساءة استخدام سلطة الحكم لأغراض تنافي العدالة أو تسيئ إليها وتعزز الثقة المجتمعية في السلطة القضائية، وهذه المعايير شكلت ما أصبح يعرف بمدونات السلوك القضائي التي تسهم في توجيه القضاة وتجنبيهم ما قد يسيء إليهم أو يسيء إلى فكرة العدالة، فتشكل تلك المدونات معايير السلوك التي يتوقعها أفراد المجتمع من القضاة وتعزز ثقتهم في منظومة العدالة هي التي أساس الملك.

- ولعظم شأن هذه الوظيفة وطبيعتها الخاصة: أحيطت بالعديد من القيم والتقاليد النابعة من هذه الطبيعة والتي أضحت دستوراً للعمل القاضي - إن جاز التعبير - كما أصبحت سياجاً للشموخ ومعلماً بارزاً له، سواء تناولتها النصوص القانونية أم جرت بها الأعراف والتقاليد القضائية غير المكتوبة، سوف نستعرض بعض التقاليد القضائية على النحو التالي:-

أولاً: يحظر على القاضي العمل في التجارة أو مهنة مخلة بالشرف والأمانة.

ثانياً: يمتنع على القاضي الإدلاء في أي مجلس بأي تعليقات أو ملاحظات تخص مسألة قضائية معروضة عليه أو على زملاء له.

ثالثاً: لا يجوز له الرد على النقد الإعلامي إذا وجه لأسباب قضائه في قضية عرضت عليه وفصل فيها.

رابعاً: على القاضي ألا يجاهر برأي قد يثير الشك في حياده أو يوحي بانتمائه لاتجاه مذهبي معين، كما يجب عليه تجنب الانخراط في أي نشاط سياسي أو ديني أو طائفي أو الظهور بأي وسيلة من وسائل الإعلام لإبداء الرأي في مسألة من المجالات السابقة.

خامساً: على القاضي أن يراعي مكانته القضائية واستقامته في تصرفاته وتعاملاته الخاصة والاجتماعية خارج نطاق العمل وألا ينخرط في علاقات قد تثيره شبهة في نزاهته أو حيادته كما يجب عليه الحرص على تجنب افراد اسرته أي علاقات قد تنطوي على استغلال لمنصبه القضائي.

سادساً: على القاضي التحرز في تعامله مع برامج التواصل الاجتماعي على الشبكة المعلوماتية وقصر استخدامه لها على أسرته وأصدقائه المقربين والتحوط من نشر كل ما يتعلق بعمله القضائي أو التعليق على مسائل معروضة على القضاء.

سابعاً: بعد رجل القضاء عن مواطن الشبهة والريبة والتهمة فلا يرتاد الأماكن المشبوهة ولا يصادق إلا من يتحلى بالخلق الحميد ولا يزوج بنفسه في نزاع أو

خصومة حتى لا يكون طرف فيها ولا يتعامل في حقوق أو أموال متنازع عليها  
سواء مباشرة أو عن طريق شخص آخر بحيث يكون رجل القضاء قدوة في كل  
تصرفاته سواء في الطريق العام أو المجالس الخاصة.

ثامناً: يجب على القاضي أن يتحلى في تصرفاته وسلوكه وهندامه بما يحفظ هيئته  
داخل المحكمة أو خارجها ليحافظ على صورته المشرفة ويمنع من الظهور بأي  
مظهر يسئ إليها.

والله الموفق والمستعان ...

مدير معهد الكويت  
للدراسات القضائية والقانونية

وكيل محكمة الإستئناف  
المستشار/ عويد ساري الثويمر